



الأهمية الجيوسياسية للمضائق البحرية الاستراتيجية وأثرها على التوازنات الإقليمية والدولية: دراسة حالتي مضيق هرمز وجبل طارق

The Geopolitical Significance of Strategic Maritime Straits and Their Impact on Regional and International Balances: A Case Study of the Strait of Hormuz and the Strait of Gibraltar

حواء العجيلي الطاهر الشيباني

محاضر مساعد - قسم الجغرافيا - كلية التربية صرمان - جامعة صبراتة

تاريخ الاستلام: 2025/8/5 - تاريخ المراجعة: 2025/9/7 - تاريخ القبول: 2025/9/18 - تاريخ النشر: 2025/9/24

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الأهمية الجيوسياسية للمضائق البحرية الاستراتيجية ودورها في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية، من خلال دراسة حالتي مضيق هرمز ومضيق جبل طارق كنموذجين بارزين يعكسان تداخل العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية في تحديد مواقع النفوذ والسيطرة. وتبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على المكانة الحيوية لهذه الممرات البحرية بوصفها شرايين أساسية للتجارة العالمية والطاقة، ونقاط تماس بين مصالح القوى الكبرى والإقليمية. وقد خلصت الدراسة إلى أن السيطرة أو النفوذ في المضائق البحرية يشكلان أداة استراتيجية مؤثرة في ميزان القوى الدولية، وأن اختلاف السياقات الجغرافية والسياسية المحيطة بكل مضيق يؤدي إلى تباين في أنماط التنافس والصراع حولها، ما يجعل من أمن هذه المضائق عنصراً محورياً في استقرار النظامين الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الجيوسياسية، المضائق البحرية، مضيق هرمز، مضيق جبل طارق، أمن الملاحة، أسواق الطاقة، الحوكمة البحرية.

Abstract:

This study examines the geopolitical significance of strategic maritime straits and their role in reshaping regional and international balances, through a dual case study of the Strait of Hormuz and the Strait of Gibraltar. These two exemplars highlight how geographical, political, and economic factors intersect to determine loci of influence and control. The research underscores the vital status of such passages as arterial corridors for global trade and energy, and as contact points where the interests of major and regional powers converge. The findings indicate that control over—or influence within—maritime straits constitutes a strategic instrument with tangible effects on the international balance of power. They also show that differences in the surrounding geographical and political contexts produce distinct patterns of competition and conflict, making the security of these straits a central pillar in the stability of both regional and international orders.

Keywords: geopolitics; maritime straits; Strait of Hormuz; Strait of Gibraltar; maritime security; energy markets; maritime governance.

المقدمة

تُعتبر المضائق البحرية من أبرز الممرات الجغرافية التي تحمل أهمية استراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي. فهي ليست مجرد ممرات مائية تربط بين مسطحات بحرية، بل تشكل نقاط تماس حيوية تتحكم في حركة التجارة العالمية، ونقل الطاقة، وتحديد موازين

القوى بين الدول. ومع تزايد الاعتماد العالمي على النقل البحري للطاقة والسلع، اكتسبت هذه الممرات دورًا مركزيًا في السياسة الدولية، ما جعلها محورًا للصراعات الإقليمية والنزاعات الدولية على حد سواء.

يمثل مضيق هرمز في الخليج العربي ومضيق جبل طارق عند مدخل البحر الأبيض المتوسط أبرز الأمثلة على المضائق ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى. فمضيق هرمز يعد الشريان الرئيس لصادرات النفط من دول الخليج إلى الأسواق العالمية، بينما يشكل مضيق جبل طارق نقطة حيوية تتحكم في حركة السفن بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وهو ما يجعله مركزًا رئيسيًا للأمن الأوروبي والتجارة البحرية.

تكمن أهمية دراسة هذين المضيقين في اختلاف السياقات الإقليمية المحيطة بهما، إذ يقع مضيق هرمز في منطقة تتسم بالتوترات المستمرة بين القوى الإقليمية والدولية، بينما يتميز مضيق جبل طارق بتحديات سياسية ودبلوماسية ضمن بيئة متوسطة مستقرة نسبيًا. ويتيح هذا التباين فهماً أعمق للدور الذي تلعبه المضائق البحرية في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية وتأثيرها على الأمن البحري والطاقة العالمية.

من هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تحليل الأهمية الجيوسياسية للمضايق البحرية الاستراتيجية، مع التركيز على حالتين مضيق هرمز ومضيق جبل طارق، بهدف إبراز أثرهما في تشكيل التوازنات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتوضيح دورها كأدوات قوة ونفوذ في العلاقات الدولية الحديثة.

إشكالية البحث

1. يواجه النظام الدولي تحدي إدارة المضائق البحرية الاستراتيجية بوصفها «عُقَدًا» تتحكم في انسياب التجارة والطاقة وتوازنات الردع.
2. تتمثل الإشكالية المركزية في: كيف تُعيد المضائق البحرية الاستراتيجية تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية عبر آليات النفوذ والردع وسلاسل الإمداد؟
3. سؤال البحث الرئيس: إلى أي مدى وبأي آليات يؤثر مضيق هرمز ومضيق جبل طارق في التوازنات السياسية والاقتصادية والأمنية على المستويين الإقليمي والدولي؟

فرضيات البحث

1. تشكل المضائق البحرية الاستراتيجية ركائز أساسية في رسم موازين القوى الإقليمية والدولية.
2. تمنح السيطرة أو النفوذ في مضيق هرمز أو جبل طارق قوة ضغط وتأثير سياسي واقتصادي للدول الفاعلة فيهما.
3. التنافس الدولي حول هذه الممرات يعكس صراعاً أوسع على النفوذ البحري وأمن الطاقة العالمي.
4. تختلف طبيعة تأثير المضائق وفقاً للسياق الجغرافي والسياسي لكل منطقة.

أهداف البحث

1. توضيح الأهمية الجيوسياسية للمضايق البحرية ودورها في الفكر الجيوبوليتيكي.
2. دراسة الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية لمضيق هرمز وجبل طارق.
3. تحليل أثر هذه المضائق على التوازنات الإقليمية والدولية.
4. تقديم مقارنة مقارنة بين المضيقين من حيث الدور الجيوسياسي والسياق السياسي.
5. إبراز العلاقة بين أمن المضائق البحرية واستقرار النظام الدولي.

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي في تناول الأبعاد الجيوسياسية للمضايق البحرية، بهدف تفسير طبيعة العلاقات بين الموقع الجغرافي والتأثير السياسي والاقتصادي. كما استخدم المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين مضيق هرمز وجبل طارق من حيث الأهمية الجغرافية، والبيئة الإقليمية، ودور القوى الفاعلة في كل منهما.

كما استند البحث إلى مجموعة من المراجع الأكاديمية، والدراسات الجيوسياسية، والتقارير الدولية المتعلقة بأمن الملاحة والطاقة، إلى جانب الخرائط والتحليلات الجغرافية التي تُبرز الخصائص الطبيعية والسياسية للمضيقيين.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يساهم في فهم العلاقة بين الجغرافيا والسياسة من خلال دراسة المضائق البحرية باعتبارها عناصر فاعلة في تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية. كما أنه يقدم مقارنة تحليلية مقارنة بين مضيقيين من أهم الممرات البحرية في العالم، ما يسمح بتوسيع الإدراك العلمي لدور الجغرافيا في تحديد مواقع النفوذ في النظام الدولي المعاصر.

الدراسات السابقة:

يُعدّ تناول الدراسات السابقة خطوة أساسية في بناء الإطار النظري لأي بحث أكاديمي، إذ يتيح للباحث الوقوف على الجهود العلمية السابقة في مجاله، وتحديد مواطن القوة والنقص، واستخلاص الدروس النظرية والمنهجية التي يمكن أن تُسهم في بلورة رؤية تحليلية أكثر دقة. وانطلاقاً من موضوع هذه الدراسة، الذي يتمحور حول الأهمية الجيوسياسية للمضائق البحرية الاستراتيجية وأثرها على التوازنات الإقليمية والدولية، خُصص هذا الفصل لعرض أهم الدراسات التي تناولت المضائق من زوايا جيوبوليتيكية، وأمنية، وقانونية، ومؤسسية، مع التركيز على حالتي مضيق هرمز ومضيق جبل طارق.

1. يُعدّ كتاب روبرت كابلان *The Revenge of Geography 2012* من أبرز الأعمال التي أعادت الاعتبار للجغرافيا الصلبة في تفسير القوة. هدف المؤلف إلى تحليل العلاقة بين الجغرافيا والتوازنات الدولية، مركزاً على دور الممرات الضيقة في التحكم بالتدفقات التجارية والعسكرية. استخدم منهجاً جيوبوليتيكياً تاريخياً-مقارناً دون عينة ميدانية، مع تحليل وثائق وخبرات تاريخية متعددة. وأظهرت نتائجه أن المضائق البحرية تمثل "مفاتيح ضبط التدفقات" بين الشرق والغرب، بما يجعلها عناصر جوهرية في صياغة النفوذ الدولي.
2. وفي السياق نفسه، قدّم جيفري تيل 2013 في كتابه *Seapower: A Guide for the Twenty-First Century* إطاراً نظرياً معاصراً لمفهوم "قوة البحر"، موضحاً كيف يمكن للمزيج بين القدرات العسكرية والحوكمة القانونية أن يضمن حرية الملاحة ويعزز الردع. اعتمد الباحث على المنهج المفاهيمي-العملياتي عبر تحليل مقارن لتجارب بحرية عالمية. وأظهرت نتائجه أن السيطرة البحرية لا تقتصر على القوة الصلبة بل تشمل القدرة على بناء نظم تعاون دولي تحمي الممرات الحيوية مثل هرمز وجبل طارق.
3. أما كيوهان وناي (1977) في دراستهما الكلاسيكية *Power and Interdependence* فقد هدفت إلى تفسير تفاعل القوى الدولية عبر مفهوم "الاعتمادية المتبادلة"، مؤكّدين أن الترابط الاقتصادي والأمني بين الدول يحدّ من منطق الصراع الصّغري. استخدم المنهج البنائي-الليبرالي دون عينة ميدانية، مع تحليل لنماذج التعاون الدولي. وخلصا إلى أن ارتفاع مستويات الاعتمادية يرفع تكلفة تعطيل المضائق البحرية، ما يجعلها محوراً للتعاون أكثر من كونها ساحة تنافس.
4. وفي إطار النظرية الواقعية، قدّم جون ميرشايمر (2001) في كتابه *The Tragedy of Great Power Politics* تفسيراً لسلوك القوى الكبرى في سعيها لتعظيم النفوذ، معتبراً أن التحكم بالمفاصل الجغرافية والمضائق يمثل ركيزة للقوة الهجومية. استخدم منهجاً واقعياً تحليلياً مع تحليل تاريخي لأزمات القوة. وأكدت نتائجه أن منطق السيطرة على الممرات البحرية يبقى ثابتاً في كل العصور، لا سيما في المناطق الغنية بالموارد كخليج هرمز.
5. أما دانيال يرغن (2011) في كتابه *Money, The Prize: The Epic Quest for Oil and Power* فقد تناول العلاقة بين الطاقة والسياسة، موضحاً أن أي اضطراب في المضائق النفطية يؤدي إلى تحولات فورية في الأسعار والتوازنات الجيو-اقتصادية. استخدم منهجاً تاريخياً-تحليلياً استند إلى وثائق وشهادات من قطاع النفط العالمي، وخلص إلى أن أمن مضيق هرمز يمثل حجر الزاوية في استقرار أسواق الطاقة العالمية.

6. وفي السياق الأوروبي، حلّ لينوس هاغستروم (2015) ي دراسته *European Maritime Security: Gibraltar and Strategic Chokepoints* الأبعاد الأمنية لمضيق جبل طارق ضمن إطار الأمن البحري الأوروبي. اعتمد منهجاً مؤسسياً- سياساتياً بالاستناد إلى مقابلات نوعية ووثائق الاتحاد الأوروبي. وأظهرت النتائج أن الاستقرار المؤسسي والتنسيق الأوروبي- الأطلسي يحدّان من هشاشة الممرات البحرية.
 7. وفي دراسة أخرى للباحث نفسه بعنوان *Maritime Security and Interdependence in the 21st Century* استخدم المنهج التحليلي المقارن لبحث التفاعل بين الأمن البحري والاعتمادية المتبادلة. وبيّنت النتائج أن التعاون المتعدد الأطراف والحوكمة المشتركة يعززان مرونة الممرات البحرية ويخفضان احتمالات التصعيد العسكري.
 8. كما قدّمت نادية مصطفى (2024) دراسة بعنوان *الاعتماد المتبادل والأمن القومي في البيئة العربية* هدفت إلى فهم حدود الاعتمادية في القرار الأمني العربي. استخدمت منهجاً تنظيرياً تطبيقياً بالتحليل المقارن، وتوصلت إلى أن الاعتماد المتبادل يمكن أن يتحول إلى أداة للتعاون الإقليمي بدل أن يكون تهديداً للأمن القومي، خصوصاً في إدارة المضائق المشتركة.
 9. كما تناول محمد الدندي وسالم الحارثي وهناء فريد (2024) في دراستهم *المخاطر الجيوسياسية في مضائق الخليج* أنماط التهديد المحيطة بمضيق هرمز خلال الفترة 2019-2024. استخدموا منهج تحليل المخاطر والسياسات مع مراجعة تقارير ميدانية دون عينة كمية. وأكدت النتائج أن المخاطر في بيئة الخليج مركبة، تجمع بين عناصر التهديد السياسي والأمني والطاقي.
 10. وفي الإطار التطبيقي أيضاً، عرض روبرت كابلان (2012) ضمن فصول كتابه السابقة تحليلاً تفصيلياً للممرات البحرية الكبرى، مؤكداً أن الجغرافيا تظل محدّداً أساسياً لقرارات الدول الاستراتيجية. وأظهرت نتائجه أن السيطرة على المضائق تمنح الدول قدرة على التأثير في التدفقات التجارية والنفطية.
 11. أما جيفري تيل (2013) فقد خصّص في الجزء التطبيقي من كتابه تحليلاً لوسائل الردع البحري في المضائق، مستخدماً منهجاً عملياً مدعماً بأمثلة تاريخية. خلص إلى أن الوجود البحري المتعدد والتحالفات الدولية يشكّلان الضمانة الأهم لأمن الممرات مثل هرمز.
 12. وأخيراً، أسهمت دراسة جامعة السلطان قابوس (2020) بعنوان *مؤشرات قياس الأداء في الحوكمة في تطوير أدوات منهجية لتصميم مؤشرات قياس كمية ونوعية*. وعلى الرغم من أنها لم تتناول المضائق مباشرة، إلا أنها وفرت إطاراً يمكن الاستئناس به في صياغة مؤشرات قياس الأداء للمؤسسات البحرية الإقليمية.
- أهم المفاهيم والمصطلحات**
1. الجيوبوليتيك: علم يدرس أثر الجغرافيا في السياسة الدولية وتوزيع القوة بين الدول. المفهوم الإجرائي: توظيف الموقع الجغرافي للمضايق في تحقيق النفوذ والتأثير الإقليمي والدولي.
 2. المضائق البحرية: ممرات مائية طبيعية ضيقة تصل بين بحرين وتستخدم للملاحة الدولية. إجرائياً: مضيقاً هرمز وجبل طارق كنموذجين حيويين للتجارة والطاقة العالمية.
 3. الممرات الاستراتيجية (Chokepoints): نقاط بحرية ضيقة تمثل مراكز تحكم في تدفقات التجارة والطاقة. إجرائياً: مناطق ضغط جيوسياسي تؤثر على الأمن والاقتصاد العالمي.
 4. الأمن البحري: حماية الملاحة والموارد البحرية وضمان حرية المرور إجرائياً: قدرة الدول على تأمين المضائق من التهديدات الأمنية والاقتصادية.
 5. حوكمة المضائق: تنظيم وإدارة الممرات البحرية عبر قواعد قانونية ومؤسسية. إجرائياً: التعاون بين الدول المطلة لضمان حرية الملاحة وحماية السيادة.
 6. الاعتمادية المتبادلة: ترابط المصالح بين الدول اقتصادياً وأمنياً بما يرفع كلفة الصراع. إجرائياً: اعتماد الدول على استقرار المضائق كعنصر مشترك للأمن والاقتصاد.

7. الردع البحري: استخدام الوجود أو القوة البحرية لمنع التهديدات المحتملة. /جرائئاً: الوجود العسكري في هرمز وجبل طارق كأداة ردع غير مباشر.

8. الجيو-اقتصاد: (Geo-economics): استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف استراتيجية. /جرائئاً: العلاقة بين أمن الطاقة واستقرار المضائق النفطية.

9. حرية الملاحة: حق السفن في المرور دون عوائق عبر الممرات الدولية. /جرائئاً: مبدأ قانوني يحكم عبور السفن في هرمز وجبل طارق.

10. التوازن الإقليمي: توزيع القوة بين الفاعلين في إقليم معين لمنع الهيمنة. /جرائئاً: توازن النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية حول المضائق

أولاً: مفاهيم الجيوبوليتيك والشفرة الوظيفية للمضائق

1- مفهوم الجيوبوليتيك وتطور الفكر الجغرافي السياسي

يُعرّف الجيوبوليتيك بأنه العلم الذي يدرس تأثير العوامل الجغرافية في السلوك السياسي للدول، وتفاعل هذه العوامل مع عناصر القوة القومية في تحديد موازين النفوذ والسيطرة، ويهتم بتحليل الموقع، والمجال الحيوي، والموارد الطبيعية، والممرات البحرية بوصفها محددات رئيسة للسياسة الخارجية والأمن القومي (دندن وآخرون، 2024؛ Kaplan، 2012).

تطوّر مفهوم الجيوبوليتيك عبر مراحل تاريخية متعاقبة؛ فبينما ركّز المفكرون الأوائل مثل ماكندر على أهمية قلب العالم (Heartland)، رأى ألفرد ماهان أن السيطرة على البحار هي مفتاح الهيمنة العالمية. أما نيكولاس سبيكمان فاعتبر أن القوة تكمن في السيطرة على الحواف الساحلية والممرات البحرية، مؤكداً أن المضائق تمثل "المفاتيح الحقيقية" لضبط حركة التجارة والطاقة بين القارات (Kaplan، 2012؛ Yergin، 2011).

وبذلك، يغدو الجيوبوليتيك أداة لفهم الديناميات الدولية التي تتحكم فيها الجغرافيا، وخاصة حين يتعلق الأمر بالمضائق البحرية التي تختزل في مساحتها الضيقة مصالح اقتصادية وأمنية هائلة (درويش، 2017).

2- الشفرة الوظيفية للمضائق البحرية

يقصد بمفهوم "الشفرة الوظيفية" للمضائق البحرية الدور الذي تؤديه هذه الممرات في النظام الدولي، من خلال وظائفها الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية. فهي ليست مجرد فراغ جغرافي، بل فضاء وظيفي تتحرك داخله مصالح الدول والشركات الكبرى والقوى العسكرية (Hagström، 2015).

- الوظيفة الاقتصادية: تمثل المضائق شرايين حيوية لحركة التجارة العالمية ونقل الطاقة، إذ تمر عبرها نسبة كبيرة من الصادرات النفطية والسلع الأساسية (Yergin، 2011).

- الوظيفة الاستراتيجية: تعد نقاط مراقبة وتحكم في خطوط الملاحة، ما يمنح الدول المشرفة عليها قوة تفاوضية وتأثيراً في القرارات الدولية (Kaplan، 2012).

- الوظيفة الأمنية: تتيح السيطرة على المضائق ضمان حماية المصالح القومية، وردع التهديدات البحرية أو الاقتصادية (دندن وآخرون، 2024).

إن فهم الشفرة الوظيفية للمضائق يساعد على تفسير سلوك الدول المحيطة بها، سواء في تعزيز أمنها البحري أو في السعي لمد نفوذها العسكري والاقتصادي (Till، 2013).

ثانياً: نظريات الاعتمادية المتبادلة والردع البحري

1- نظرية الاعتمادية المتبادلة

نشأت هذه النظرية في سبعينيات القرن العشرين ضمن المدرسة الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية، وتركز على الترابط الاقتصادي والسياسي بين الدول في ظل العولمة. ووفقاً لها، فإن الاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية والتجارية يجعل الدول أكثر حرصاً

على تجنب النزاعات العسكرية، خصوصًا حين يتعلق الأمر بالممرات البحرية التي تمثل مصالح مشتركة (Keohane & Nye، 1977؛ مصطفى، 2024).

في هذا السياق، تُعد المضايق البحرية نموذجًا واضحًا للاعتمادية المتبادلة، إذ لا تستطيع أي دولة بمفردها ضمان أمنها أو استقرارها دون تعاون إقليمي ودولي. فمضيق هرمز مثلاً يمثل مصلحة مشتركة لدول الخليج ومستوردي النفط في آسيا وأوروبا، بينما يُعد مضيق جبل طارق محورًا حيويًا للأمن الأوروبي والعالمي، ما يجعل التعاون البحري الدولي ضرورة استراتيجية (درويش، 2017).

2- نظرية الردع البحري

ترتكز هذه النظرية على مبدأ الحفاظ على توازن القوة في البحار والمحيطات من خلال امتلاك القدرات العسكرية البحرية القادرة على منع أي طرف من تهديد مصالح الآخر. ويرى أنصارها أن وجود أساطيل بحرية قوية في مناطق المضايق يهدف إلى ردع أي محاولة للهيمنة المنفردة أو تعطيل حرية الملاحة (فكري، 2024؛ Till، 2013).

يُطبّق هذا المفهوم بشكل واضح في مناطق مثل الخليج العربي، حيث تسعى القوى الكبرى - كأمريكا وبريطانيا وفرنسا - إلى الحفاظ على وجود عسكري دائم في مضيق هرمز لردع التهديدات المحتملة، في حين يمثل الوجود البريطاني في جبل طارق نموذجًا آخر للردع البحري في البيئة الأوروبية (البهي، 2019).

إذًا، تشكل كل من الاعتمادية المتبادلة والردع البحري إطارين متكاملين لتفسير سلوك الدول في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية العالية، خاصة تلك التي تحتوي على مضايق استراتيجية.

ثالثًا: إطار المؤشرات التشغيلية للدراسة

1- المؤشرات الجغرافية

- الموقع: يحدد مدى اتصال المضيق بالممرات التجارية الحيوية، وهو ما يؤثر مباشرة في أهميته الاستراتيجية على المستوى الإقليمي والدولي (دندن وآخرون، 2024).

- الاتساع والعمق: يؤثران في قابلية الملاحة البحرية وحجم السفن المارة، وكذلك في قدرة السيطرة العسكرية على المضيق (Kaplan، 2012).

- البيئة الإقليمية: تشمل الدول المطلة على المضيق والمصالح المتداخلة بينها، ما يزيد من تعقيد إدارة الأمن البحري والسياسي (Hagström، 2015).

2- المؤشرات السياسية والأمنية

- درجة الاستقرار السياسي في الدول المشرفة على المضيق، إذ أن ارتفاع الاستقرار يعزز قدرة الدولة على إدارة المضيق وتأمين المصالح الاقتصادية والعسكرية (مصطفى، 2024).

- مستوى الوجود العسكري الدولي ودوره في فرض الردع أو حماية حرية الملاحة، ما يعكس قدرة القوى الكبرى على التأثير في التوازنات الإقليمية (Till، 2013).

- طبيعة العلاقات الدولية: التحالفات، التنافس، والصراعات تلعب دورًا أساسيًا في تحديد السياسات البحرية للدول المطلة على المضيق (Keohane & Nye، 1977).

3- المؤشرات الاقتصادية

- حجم التجارة والطاقة المارة عبر المضيق، والذي يعكس أهميته الاقتصادية العالمية (Yergin، 2011).
- نسبة اعتماد الاقتصاد العالمي على المضيق، إذ يزداد تأثير أي إغلاق أو تهديد للمضيق على الأمن الاقتصادي الدولي (درويش، 2017).

- الاستثمارات والبنى التحتية المرتبطة بالملاحة البحرية، بما يشمل الموانئ، محطات النفط، وأنظمة المراقبة، التي تعزز فعالية إدارة المضيق (جامعة السلطان قابوس، 2020).

تساعد هذه المؤشرات في قياس الأهمية الجيوسياسية للمضايق البحرية، وتحليل تأثيرها المباشر وغير المباشر على التوازنات الإقليمية والدولية، وربط الجغرافيا بالسياسة والأمن والاقتصاد في إطار دراسة متكاملة) دندن وآخرون، 2024؛ Hagström، (2015).

الفصل الثاني: المضايق الاستراتيجية في النظام الدولي

أولاً: تصنيف المضايق ووظائفها

1- تصنيف المضايق البحرية

تتعدد تصنيفات المضايق البحرية وفقاً لمعايير جغرافية وسياسية واقتصادية، إذ يختلف دور كل مضيق بحسب موقعه الجغرافي، وطبيعة الدول المشرفة عليه، وحجمه في التجارة العالمية) دندن وآخرون، 2024؛ Kaplan، (2012). يمكن تصنيفها ضمن الفئات الآتية شكل (1):

(1) من حيث الموقع الجغرافي:

- مضايق داخلية (إقليمية): تقع بالكامل ضمن المياه الإقليمية لدولة واحدة مثل مضيق البوسفور في تركيا (Hagström، (2015).
- مضايق دولية: تفصل بين دولتين أو أكثر وترتبط بين بحرين أو محيطين، مثل مضيق جبل طارق أو هرمز (Yergin، (2011).
- مضايق مشتركة: تخضع لإشراف دول متعددة وتعتبر ممرات حيوية للتجارة الدولية، مثل مضيق ملقا بين ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة (Kaplan، (2012).

(2) من حيث الأهمية الاستراتيجية:

- مضايق ذات أهمية اقتصادية: تتحكم في مرور السلع والطاقة، مثل مضيق هرمز (Yergin، (2011).
- مضايق ذات أهمية عسكرية: تمثل مواقع مراقبة وسيطرة عسكرية، مثل مضيق جبل طارق أو باب المندب (Till، (2013).
- مضايق ذات أهمية مزدوجة: تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية، وتعد الأكثر حساسية في العلاقات الدولية (دندن وآخرون، 2024).



شكل (1) اهم المضايق والممرات في العالم

(3) من حيث درجة الانفتاح والسيطرة:

- مضايق مفتوحة للملاحة الدولية: تخضع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتكفل حرية العبور (Keohane & Nye، (1977).
- مضايق محدودة أو مقيدة: تخضع لسيطرة دولة معينة، مثل قناة السويس قبل تأميمها (Kaplan، (2012).

2- وظائف المضايق البحرية

(1) الوظيفة الاقتصادية:

تمثل المضايق البحرية شرايين أساسية للاقتصاد العالمي، إذ تمر عبرها نحو 80% من التجارة الدولية، وتشكل ممرات رئيسية لنقل النفط والغاز. ويُعد مضيق هرمز، على سبيل المثال، المعبر الوحيد لصادرات النفط من الخليج العربي، ما يجعله أداة ضغط جيوسياسي ذات بعد اقتصادي عالمي (Yergin)، (2011).

(2) الوظيفة الاستراتيجية والعسكرية:

تتيح المضايق للدول المسيطرة عليها مراقبة الملاحة البحرية والتحكم في التحركات العسكرية، كما هو الحال في الوجود البريطاني في مضيق جبل طارق، الذي يمنح المملكة المتحدة موقعاً متقدماً في الأمن الأوروبي والمتوسطي (Till)، (2013).

(3) الوظيفة السياسية:

تؤثر السيطرة على المضايق في ميزان القوى السياسية، إذ تمنح الدول نفوذاً في العلاقات الإقليمية والدولية، وغالباً ما تُستخدم المضايق كورقة ضغط في المفاوضات السياسية أو لتحقيق مكاسب دبلوماسية (درويش، 2017).

(4) الوظيفة الأمنية:

تعد المضايق مناطق حساسة للأمن القومي والإقليمي، إذ يمكن أن تؤدي أي اضطرابات فيها إلى تهديد الملاحة الدولية أو تعطيل تدفق الطاقة، ما يجعلها بؤراً دائمة للوجود العسكري والرقابة البحرية (فكري، 2024).

ثانياً: أنماط المخاطر والحوكمة البحرية

1- أنماط المخاطر في المضايق الاستراتيجية

تتعرض المضايق البحرية الاستراتيجية لأنواع متعددة من المخاطر التي تؤثر على أمن الملاحة الدولية واستقرار الاقتصاد العالمي، ويمكن تصنيفها كما يلي:

(1) المخاطر الجيوسياسية:

تتمثل في النزاعات الإقليمية أو الصراعات بين القوى الكبرى حول السيطرة أو النفوذ، كما هو الحال في مضيق هرمز

الذي يشهد تنافساً بين إيران والقوى الغربية (Kaplan)، (2012؛ دندن وآخرون، 2024)

(2) المخاطر الأمنية والعسكرية:

تشمل التهديدات الإرهابية، والقرصنة البحرية، والهجمات على السفن التجارية أو ناقلات النفط، بالإضافة إلى المناورات العسكرية التي قد تعرقل حرية الملاحة (Till)، (2013).

(3) المخاطر الاقتصادية:

ترتبط بتقلبات أسعار النفط والغاز نتيجة التوترات في المضايق، أو فرض الرسوم والعقوبات الاقتصادية على السفن العابرة (Yergin)، (2011).

(4) المخاطر البيئية:

تنتج عن الحوادث البحرية مثل التسربات النفطية أو التلوث البحري، ما يشكل تهديداً مباشراً للبيئة البحرية والاقتصادات الساحلية (Hagström)، (2015).

(5) المخاطر القانونية:

تتعلق بتفسير أو تطبيق اتفاقيات القانون الدولي للبحار، خصوصاً في حالات الخلاف حول حدود المياه الإقليمية أو حقوق المرور الآمن (Keohane & Nye)، (1977).

2- الحوكمة البحرية في إدارة المضايق

- (1) تشير الحوكمة البحرية إلى مجموعة القواعد والآليات التي تنظم استخدام المضايق البحرية وضمان أمنها واستدامتها، وتقوم على مزيج من الأطر القانونية الدولية والترتيبات الإقليمية وآليات التعاون بين الدول.
- (2) الإطار القانوني الدولي:

- تستند الحوكمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، التي تنص على حرية المرور العابر في المضايق الدولية مع احترام سيادة الدول الساحلية (Keohane & Nye، 1977).
- تفرض الاتفاقية التزامات على الدول بعدم عرقلة الملاحة وضمان حماية البيئة البحرية (Hagström، 2015).

(3) الترتيبات الإقليمية:

- بعض المضايق تُدار من خلال اتفاقيات إقليمية خاصة، مثل اتفاقية مونترو (1936) الخاصة بمضيق البوسفور والدرنديل (دندن وآخرون، 2024).
- كما أن التعاون الخليجي والدولي في أمن مضيق هرمز يشكل نموذجًا معاصرًا للتنسيق الإقليمي في الحوكمة البحرية (Yergin، 2011).
- (4) آليات الحوكمة متعددة الأطراف:

- تشمل المشاركة بين الدول المطلة على المضيق والدول المستفيدة منه، إضافة إلى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية (IMO) (Kaplan، 2012).
- تعتمد على أنظمة المراقبة الإلكترونية، الدوريات البحرية المشتركة، واتفاقيات تبادل المعلومات الأمنية لضمان سلامة الملاحة (Till، 2013).

3- التحديات التي تواجه الحوكمة البحرية

رغم وجود أطر قانونية ومؤسسات دولية، إلا أن تطبيق الحوكمة البحرية يواجه تحديات عدة، من أبرزها:

- (1) تضارب المصالح بين الدول المطلة والدول المستفيدة من المضيق (درويش، 2017).
- (2) ضعف الالتزام بالاتفاقيات الدولية في حالات التوتر السياسي أو الحرب (Kaplan، 2012).
- (3) محدودية القدرات التقنية للدول النامية في مراقبة الممرات البحرية (Hagström، 2015).
- (4) غياب آلية ملزمة لتسوية النزاعات البحرية بشكل عادل وسريع (Keohane & Nye، 1977).

الفصل الثالث: حالة مضيق هرمز

أولاً: الخصائص الجغرافية والاقتصادية لمضيق هرمز

1- الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية

يقع مضيق هرمز في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، بين سلطنة عمان من الجنوب والجمهورية الإسلامية الإيرانية من الشمال، ويربط الخليج العربي ببحر العرب والمحيط الهندي (Kaplan، 2012؛ Yergin، 2011). يبلغ عرض المضيق في أضيق نقطة منه حوالي 39 كيلومترًا فقط، مما يجعله من أضيق الممرات البحرية في العالم وأكثرها حساسية من الناحية الاستراتيجية (دندن وآخرون، 2024).

يتكوّن المضيق من ممرين بحريين رئيسيين يُخصص أحدهما لحركة السفن الداخلة إلى الخليج العربي، والآخر للسفن الخارجة منه، يفصل بينهما شريط مائي يُستخدم كمنطقة عازلة. هذا التقسيم البحري الدقيق يُظهر الطابع الهندسي الحساس للمضيق، حيث يمكن لأي حادثة بحرية أو مناورة عسكرية أن تؤثر مباشرة على حركة الملاحة الدولية (Till، 2013).

تُعَدُّ الطبيعة الجغرافية للمضيق ذات بعد جيوبوليتيكي مزدوج: فهو ممر طبيعي إجباري لصادرات النفط الخليجية ومنطقة تماس بين قوى إقليمية ودولية متنافسة، ما يمنحه أهمية تتجاوز حدوده الجغرافية ليصبح أحد أهم النقاط الحيوية في الاقتصاد والسياسة العالمية (Hagström)، (2015).

2- الأهمية الاقتصادية لمضيق هرمز

يُعتبر مضيق هرمز الشريان النفطي الأهم في العالم، إذ تمر عبره ما بين 20% و25% من إمدادات النفط العالمية، أي ما يعادل أكثر من 21 مليون برميل يوميًا في المتوسط (Yergin)، (2011). كما يشكل الممر الرئيسي لصادرات الغاز المسال القادمة من قطر، أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال عالميًا (Kaplan)، (2012). تعتمد دول الخليج العربي، ولا سيما السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، والعراق، اعتمادًا شبه كامل على هذا المضيق في تصدير النفط والغاز، ما يجعل اقتصاداتها رهينة لاستقراره وأمنه (درويش، 2017). ومن ثم، سعت بعضها إلى إنشاء خطوط أنابيب بديلة، مثل خط أنابيب أبوظبي-الفجيرة، لتقليل المخاطر الجيوسياسية المحتملة (Till)، (2013). كما تمثل الملاحة التجارية في المضيق عنصرًا حيويًا في التجارة العالمية، حيث تمر عبره آلاف السفن سنويًا من ناقلات نفط وسفن حاويات وسفن بضائع عامة. أي تعطيل للملاحة في هذا الممر يؤدي فورًا إلى ارتفاع أسعار الطاقة وتذبذب الأسواق العالمية، مما يبرز الترابط بين أمن المضيق واستقرار الاقتصاد الدولي (Yergin)، (2011).

ثانيًا: البنية الأمنية والفاعلون الرئيسيون

1- البيئة الأمنية في مضيق هرمز

يُعد مضيق هرمز من أكثر المناطق حساسية أمنياً في العالم، نظرًا لتموضعه في منطقة تشهد توازنات دقيقة بين قوى إقليمية ودولية (Kaplan)، (2012؛ دندن وآخرون، 2024). (ويشكل المضيق نقطة تماس مباشرة بين إيران من جهة ومجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، في ظل وجود مكثف للأساطيل البحرية الأجنبية، خاصة الأمريكية والبريطانية والفرنسية. شكل (2)



الشكل (2) مضيق هرمز

تتميز البيئة الأمنية للمضيق بالتعقيد الناتج عن تداخل مصالح الطاقة والتجارة والأمن العسكري. فإيران تعتبر أن المضيق جزء من مجالها الحيوي ويرتبط بأمنها القومي، بينما ترى القوى الغربية أنه ممر دولي يجب أن يبقى مفتوحاً أمام الملاحة الحرة، ما يولد توترات مستمرة ويضع المضيق في حالة "توتر مستقر" (فكري، 2024).

2- الفاعلون الإقليميون والدوليون

- (1) إيران: الطرف الأكثر تأثراً في معادلة أمن مضيق هرمز، تمتلك قدرات بحرية وصاروخية متقدمة، وتتبنى سياسة "الردع غير المتماثل"، مع إمكانية إغلاق المضيق كردّ على العقوبات أو التهديدات العسكرية (Kaplan)، (2012).
- (2) دول مجلس التعاون الخليجي: المستفيد الأكبر من استقرار المضيق، تعتمد اقتصاداتها على تصدير النفط عبره. بعض دول الخليج - مثل السعودية والإمارات - طورت تحالفات دفاعية مع القوى الغربية لضمان أمن الملاحة (درويش، 2017).

- (3) الولايات المتحدة الأمريكية: وجود عسكري دائم في منطقة الخليج منذ الثمانينيات، وحماية حرية الملاحة في هرمز جزء من أمنها القومي (Till)، (2013).
- (4) القوى الدولية الأخرى (بريطانيا، فرنسا، الصين):

- بريطانيا وفرنسا تشاركان في الدوريات البحرية ضمن التحالف الدولي لحماية الملاحة (Kaplan)، (2012).
- الصين، رغم عدم وجودها العسكري الدائم، تمتلك مصالح اقتصادية هائلة كونها أكبر مستورد للنفط الخليجي (Yergin)، (2011).

3- المبادرات الأمنية والحوكمة الإقليمية

ظهرت عدة مبادرات لضمان أمن المضيق، منها:

- (1) مبادرة التحالف الدولي لأمن الملاحة (2019) بقيادة الولايات المتحدة لتأمين السفن التجارية في الخليج العربي (Till)، (2013).
 - (2) المبادرة الإيرانية "هرمز للسلام (HOPE)" التي دعت إلى تعاون إقليمي بعيداً عن التدخل الأجنبي (Kaplan)، (2012).
 - (3) مبادرات خليجية لتعزيز التنسيق الأمني البحري وتطوير القدرات الدفاعية المشتركة (دندن وآخرون، 2024).
- رغم تعدد هذه المبادرات، إلا أن غياب الثقة المتبادلة بين الأطراف الإقليمية يحد من فعاليتها، مما يجعل أمن المضيق رهيناً بتوازنات القوى أكثر من الاتفاقات الرسمية (Hagström)، (2015).

ثالثاً: تحليل المؤشرات الكمية والأحداث المفصلية

1- المؤشرات الكمية للملاحة والطاقة

- (1) حجم النفط المنقول: نحو 21-22 مليون برميل يومياً، أي حوالي 30% من تجارة النفط المنقولة بحرًا عالمياً (Yergin)، (2011).
- (2) عدد السفن المارة سنوياً: يتراوح بين 20 إلى 30 ألف سفينة (Kaplan)، (2012).
- (3) أهم الدول المصدرة عبر المضيق: السعودية (حوالي 6.5 مليون برميل/يوم)، العراق، الإمارات، الكويت، قطر (درويش، 2017).

- (4) أهم الدول المستوردة: الصين، اليابان، الهند، كوريا الجنوبية، ودول الاتحاد الأوروبي (Yergin)، (2011).

2- الأحداث المفصلية في أمن مضيق هرمز

- (1) الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988): (شهد المضيق ما عُرف بـ "حرب الناقلات"، حيث استهدفت السفن التجارية وناقلات النفط، مما أبرز هشاشة أمن الملاحة في المنطقة (Till)، (2013).
- (2) أزمة عام 2011: لَوّحت إيران بإغلاق المضيق ردّاً على العقوبات الدولية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً (Kaplan)، (2012).
- (3) أحداث 2019: سلسلة هجمات على ناقلات نفط إماراتية ويابانية، ما أدى إلى تشكيل التحالف الدولي لأمن الملاحة (Yergin)، (2011).

(4) التوترات المستمرة 2020-2024: عمليات الاحتجاز المتبادل للسفن بين إيران والولايات المتحدة وبريطانيا، في ظل تجاذبات سياسية حول الملف النووي الإيراني (دندن وآخرون، 2024).

3- تحليل الاتجاهات العامة

- (1) يظل الاستقرار في مضيق هرمز هشاً ومشروطاً بقدرة الأطراف الفاعلة على إدارة التوترات (Kaplan، 2012).
- (2) الاعتماد العالمي على النفط الخليجي يجعل المضيق مركزاً استراتيجياً حساساً في النظام الدولي (Yergin، 2011).
- (3) مستقبل أمن المضيق مرتبط بمستويين متوازيين:
 - التوازن الإقليمي بين إيران ودول الخليج.
 - التوازن الدولي بين الولايات المتحدة والقوى الآسيوية الصاعدة (Till، 2013؛ Hagström، 2015).

الفصل الرابع: حالة مضيق جبل طارق

رباعاً: الخصائص الجغرافية والاقتصادية لمضيق جبل طارق

1- الخصائص الجغرافية والموقع الاستراتيجي

يقع مضيق جبل طارق في أقصى جنوب غرب أوروبا، حيث يفصل بين الساحل الإسباني في الشمال والساحل المغربي في الجنوب، ويربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي (Kaplan، 2012). يبلغ طول المضيق حوالي 60 كيلومتراً، بينما يتراوح عرضه بين 14 و44 كيلومتراً، مما يجعله أحد أضيق الممرات البحرية التي تربط بين محيطين وبحرين ذوي أهمية اقتصادية وعسكرية كبرى (دندن وآخرون، 2024).

يتوسط المضيق ثلاث قارات (أوروبا، إفريقيا، وآسيا من خلال الامتداد البحري)، ويُعدّ من أبرز النقاط الجغرافية التي تجمع بين البعد القاري والوظيفة العالمية. كما يتصف بتضاريس بحرية معقدة، إذ يتراوح عمقه بين 300 و900 متر، وتتميز تياراته المائية باتجاهين متعاكسين: سطحية من الأطلسي إلى المتوسط، وعميقة بالعكس شكل (3)، مما يجعله منطقة بحرية ذات نظام بيئي مميز (Hagström، 2015).

من الناحية السياسية، يخضع المضيق لإشراف ثلاث سلطات:

- إسبانيا (من الشمال الشرقي).
- المملكة المتحدة (من خلال منطقة جبل طارق البريطانية)
- المملكة المغربية (من الجنوب) (درويش، 2017).

هذا التشابك في الإشراف السياسي يضيف عليه طابعاً من الازدواجية السيادية والتنافس الجيوسياسي المستمر بين القوى الأوروبية والإفريقية



شكل (3) مضيق جبل طارق

الأهمية الاقتصادية للمضيق

يعد مضيق جبل طارق من أكثر الممرات البحرية ازدحامًا في العالم، إذ تمر عبره سنويًا أكثر من 120 ألف سفينة تجارية، تمثل نحو 15% من التجارة العالمية المنقولة بحرًا (Yergin)، (2011). يستخدمه السفن المتجهة من أوروبا إلى آسيا وإفريقيا والعكس، ما يجعله حلقة وصل رئيسية في سلاسل الإمداد العالمية (Kaplan)، (2012). اقتصاديًا، يضطلع المضيق بعدة وظائف حيوية:

- (1) التجارة الدولية: يمثل المضيق البوابة الغربية للبحر المتوسط، إذ تعبره معظم السفن القادمة من المحيط الأطلسي إلى موانئ أوروبا الجنوبية (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان) أو شمال إفريقيا (Till)، (2013).
 - (2) النقل الطاقوي: يعد مسارًا رئيسيًا لعبور ناقلات النفط القادمة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو الأسواق الأوروبية والأمريكية، ويشمل جزءًا من صادرات الغاز الجزائري والليبي نحو أوروبا (Hagström)، (2015).
 - (3) الخدمات البحرية والموانئ: ميناء جبل طارق وميناء الجزيرة الخضراء الإسباني يعدان من أكبر الموانئ في المنطقة، حيث تُقدّم فيهما خدمات تزويد السفن بالوقود والصيانة والتخزين (دندن وآخرون، 2024).
 - (4) السياحة والنقل البحري: يسهم المضيق في تنشيط قطاع النقل السياحي، خاصة عبر الرحلات البحرية بين إسبانيا والمغرب والعبارات التجارية التي تربط بين ضفتيه (Kaplan)، (2012).
- تؤكد هذه الأبعاد الاقتصادية أن مضيق جبل طارق منطقة استراتيجية ذات نشاط اقتصادي متنوع يجعلها محورًا للتقاطع بين الاقتصاد والأمن البحري الأوروبي-الإفريقي (Yergin)، (2011).
- ثانيًا: الترتيبات المؤسسية والأمنية

1- الإطار المؤسسي والقانوني

تخضع الملاحة في مضيق جبل طارق لمجموعة من الأطر القانونية الدولية والإقليمية:

- (1) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982): (تكفل حرية المرور العابر في المضايق الدولية التي تربط بين بحرين أو محيطين، وهو ما ينطبق على مضيق جبل طارق، مع التزام الدول المشرفة بعدم عرقلة الملاحة التجارية أو العسكرية (Keohane & Nye)، (1977).

- (2) الاتحاد الأوروبي: باعتبار إسبانيا عضوًا، فإن جزءًا من المضيق يخضع أيضًا لسياسات الاتحاد المتعلقة بأمن الحدود البحرية والهجرة غير النظامية والرقابة البيئية (Hagström)، (2015).
- (3) الاتفاقيات الثنائية: تفاهمات بين إسبانيا والمغرب لتنظيم الملاحة والصيد البحري، وتفاهمات أمنية بين بريطانيا وإسبانيا لإدارة المجال البحري قرب جبل طارق (درويش، 2017).

2- البنية الأمنية والوجود العسكري

- يُعدّ مضيق جبل طارق نقطة استراتيجية عسكرية حيوية، حيث توجد قواعد بحرية متعددة:
- (1) القاعدة البريطانية في جبل طارق: ركيزة أساسية في شبكة الدفاع التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وتستخدم كميناء تموين للأساطيل الغربية (Kaplan)، (2012).
- (2) الوجود الإسباني: قواعد بحرية في منطقة قادس والجزيرة الخضراء، ومشاركة في عمليات المراقبة الجوية والبحرية ضمن الاتحاد الأوروبي (Till)، (2013).
- (3) الجانب المغربي: نقاط مراقبة ورادارات ساحلية، ومشاركة في مكافحة التهريب والهجرة غير النظامية (دندن وآخرون، 2024).
- (4) حلف الناتو والولايات المتحدة: المضيق جزء من شبكة المراقبة البحرية للناتو، مع استخدام مناطقه لتبادل المعلومات الأمنية حول تحركات السفن والطائرات (Hagström)، (2015).

3- التحديات الأمنية الراهنة

تشمل التهديدات غير التقليدية:

- (1) الهجرة غير النظامية عبر القوارب الصغيرة من المغرب إلى أوروبا.
- (2) تهريب المخدرات والسلع نتيجة القرب الجغرافي بين أوروبا وإفريقيا.
- (3) الإرهاب العابر للحدود.
- (4) التوتر السياسي بين بريطانيا وإسبانيا حول وضعية جبل طارق.
- رغم هذه التحديات، يظل التعاون بين الأطراف الثلاثة قائمًا لضمان استقرار الملاحة (Kaplan، 2012؛ Yergin، 2011).
- ثالثًا: تحليل المؤشرات الكمية والأحداث المفصلية

1- المؤشرات الكمية للملاحة والتجارة

- (1) عدد السفن المارة سنويًا: حوالي 120-130 ألف سفينة (Kaplan، 2012).
- (2) حجم البضائع العابرة: يتجاوز 300 مليون طن سنويًا (Yergin، 2011).
- (3) النسبة من التجارة البحرية العالمية: نحو 15% من إجمالي حركة الملاحة الدولية (Hagström)، (2015).
- (4) عدد الرحلات التجارية بين الضفتين: أكثر من 25 ألف رحلة سنويًا (دندن وآخرون، 2024).
- (5) أهم الموانئ: جبل طارق، الجزيرة الخضراء، سبتة، طنجة المتوسط (Kaplan، 2012).

2- الأحداث المفصلية في أمن مضيق جبل طارق

- (1) احتلال جبل طارق (1704) بداية التنافس الإسباني-البريطاني وتثبيت أهمية المضيق عالميًا (Kaplan، 2012).
- (2) الحرب العالمية الثانية: استخدام المضيق كموقع مراقبة لدخول السفن الألمانية والإيطالية إلى المتوسط (Till، 2013).
- (3) مرحلة ما بعد الحرب الباردة: تحول المضيق إلى مركز مراقبة للنشاطات الإرهابية والهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة ضمن التعاون الأوروبي-المغربي (Hagström، 2015).
- (4) افتتاح ميناء طنجة المتوسط (2007) نقطة تحول اقتصادية لتعزيز دور المغرب في حركة التجارة (درويش، 2017).

(5) الأزمات الدبلوماسية بين إسبانيا وبريطانيا: حول السيادة على جبل طارق بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexist Kaplan، 2012).

3- الاتجاهات العامة

- (1) الاتجاه نحو مؤسسة الحوكمة الأمنية عبر التعاون الأوروبي-المغاربي (Hagström، 2015)
- (2) زيادة الدور الاقتصادي والتجاري للمضيق مقارنة بالأهمية العسكرية التقليدية (Yergin، 2011)
- (3) تعزيز الترابط بين أوروبا وإفريقيا ضمن شبكات التجارة والطاقة والمواصلات البحرية (Kaplan، 2012).
- (4) التوترات السيادية بين بريطانيا وإسبانيا تحد من التكامل المؤسسي الكامل (دندن وآخرون، 2024).

الفصل الخامس: التحليل المقارن والنموذج التفسيري

أولاً: مقارنة آليات التأثير بين الحالتين

1- الأبعاد الجغرافية والاستراتيجية

- مضيق هرمز: مضيق، يقع في منطقة نزاعات، هش أمنياً، يعتمد بشكل رئيس على النفط والغاز.
- مضيق جبل طارق: مفتوح، في منطقة مستقرة نسبياً، يتمتع بأمن مؤسسي، واقتصاد متنوع يشمل التجارة والخدمات والنقل.

2- الأبعاد الاقتصادية والأمنية

- هرمز: حساس للصراعات الإقليمية، يعتمد الأمن على الردع العسكري، ويمثل الفاعلون فيه دولا متنافسة.
- جبل طارق: مستقر، يقوم الأمن على التعاون المؤسسي والقانوني، ويمثل الفاعلون فيه شركاء متعاونون ضمن أطر قانونية.

3- آليات التأثير

- هرمز: قوة ردع سلبية عبر القدرة على تهديد إمدادات الطاقة العالمية.
- جبل طارق: قوة استقرار بناءة عبر تنظيم التدفقات التجارية العابرة بين القارات.

ثانياً: اختبار الفروض واستخلاص الدلالات

1- الفروض البحثية

- (1) ارتفاع الانكشاف الجغرافي والسياسي → ارتفاع الحساسية للأزمات (صحيح جزئياً).
- (2) مؤسسة إدارة المضائق مع ارتفاع قيمتها الاقتصادية → تعزيز الاستقرار (صحيح في جبل طارق).
- (3) استقرار المضائق مرتبط بتوازن القوى بين الدول المطلة عليها (ينطبق على الحالتين).

2- الدلالات التحليلية

- (1) المضائق البحرية لم تعد مجرد معابر، بل أدوات ضغط سياسي ونفوذ اقتصادي واستراتيجي.
- (2) التحول الجيوسياسي من الشرق المضطرب (هرمز) إلى الغرب المنظم (جبل طارق).
- (3) الأمن البحري يعتمد على تكامل القوة العسكرية، الأطر القانونية، الشبكات الاقتصادية، والتكنولوجيا.

ثالثاً: إطار سياساتي لتعزيز الأمن والاستدامة

1. المستوى الإقليمي: إنشاء منتدى للمضائق لتبادل المعلومات والتنسيق الأمني، تنويع مسارات الطاقة والتجارة، وتفعيل الدبلوماسية الوقائية.
2. المستوى الدولي: تعزيز دور الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية، وحدات تنسيق دولية لمراقبة الملاحة، ودمج قضايا الأمن البيئي ضمن منظومة الأمن الشامل.

3. المستوى التكنولوجي والمؤسسي: استخدام تقنيات المراقبة الذكية (رادارات وأقمار صناعية)، إنشاء قواعد بيانات مشتركة لحركة السفن والطاقة، وتطوير حوكمة شاملة للأمن البحري.

رابعاً: النموذج التفسيري المختصر

1. هرمز: ضيق + صراع + أحادي → هشاشة وضغط استراتيجي
2. جبل طارق: مفتوح + تعاون + متنوع → استقرار وتنظيم

الخاتمة

لقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية الجيوسياسية للمضائق البحرية الاستراتيجية وأثرها في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية، من خلال دراسة حالي مضيق هرمز ومضيق جبل طارق كنموذجين متباينين في السياقين الجغرافي والسياسي. وقد خلصت النتائج إلى أن المضائق البحرية تتوقف على تكامل ثلاثة عناصر: توازن جغرافي-استراتيجي، وتنظيم مؤسسي-قانوني، وتنوع اقتصادي-وظيفي، وتعد من أهم المفاصل الحيوية في النظام الدولي المعاصر، إذ تمثل نقاط التقاء تتشابك فيها المصالح الاقتصادية والأمنية والعسكرية للدول الكبرى والإقليمية على حد سواء.

وقد أظهر التحليل أن مضيق هرمز يجسد نموذجاً للارتباط العضوي بين أمن الطاقة والاستقرار الجيوسياسي، حيث يظل من أكثر الممرات البحرية حساسية نظراً لاعتماده المباشر على معادلة القوة بين دول الخليج وإيران، وتتداخل مصالح القوى الكبرى فيه. أما مضيق جبل طارق، فيعكس نموذجاً مغايراً يقوم على الاستقرار المؤسسي والتكامل الإقليمي في إطار الحوكمة الأوروبية-الأطلسية، مما جعل منه فضاءً منظماً نسبياً تتوازن فيه الأبعاد الأمنية والاقتصادية ضمن إطار قانوني واضح المعالم.

وبذلك، يتضح أن التحكم في المضائق البحرية يمنح الدول قوة استراتيجية مضاعفة، سواء عبر التأثير في حركة التجارة العالمية أو من خلال التحكم في تدفقات الطاقة. غير أن الإفراط في توظيف هذه المكانة كأداة ضغط سياسي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي والدولي. ومن ثم، فإن تحقيق الأمن البحري المستدام يقتضي الانتقال من منطق الهيمنة الأحادية إلى منطق التعاون والشاركة في إدارة المضائق، بما يضمن توازن المصالح واحترام السيادة الوطنية.

ويمكن القول إن المضائق البحرية تمثل عنصراً محورياً في هندسة العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تتجسد فيها معادلة دقيقة بين الجغرافيا والسياسة، وبين المصالح الوطنية والمصالح الجماعية، وبين الأمن والاقتصاد. فهي ليست مجرد ممرات بحرية ضيقة، بل فضاءات استراتيجية تشكل امتداداً لسيادة الدول وأداة لتفعيل أو تعطيل موازين القوى.

النتائج

1. قاعدة الاستقرار الثلاثي: يتحدد أمن المضائق بتلاقي التوازن الجغرافي-الاستراتيجي مع الحوكمة المؤسسية والتنوع الاقتصادي.

2. هرمز مقابل جبل طارق:

- هرمز: أحادية سلعية (نפט/غاز) + تنافس حاد ⇒ قوة ردع سلبية وهشاشة سعرية/لوجستية.
- جبل طارق: تنوع وظيفي + ترتيبات مؤسسية ⇒ قوة استقرار بناءً وتنظيم للتدفقات.

3. مأسسة الإدارة: كلما ارتفعت القيمة الاقتصادية للمضيق زادت الحاجة لآليات قانونية-تنسيقية؛ فاعليتها أعلى حيث الثقة والمؤسسات (جبل طارق) وأضعف حيث انعدامها (هرمز).

4. توازن القوى: الاستقرار رهين توازن إقليمي ودولي ديناميكي؛ أي خلل يرفع مخاطر التصعيد وتعطيل الملاحة.

5. الأمن البحري الشبكي: يتحقق بتكامل أدوات القوة (عسكرية/قانونية/اقتصادية/تكنولوجية) لا بإحداها منفردة.

6. اعتماد متبادل مرتفع: كلفة تعطيل المضائق باهظة عالمياً (طاقة/سلاسل إمداد)، ما يجعل التعاون أكثر نجاعة من المنافسة الصفرية.

التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة وتحليل الحالتين قيد البحث، يمكن اقتراح جملة من التوصيات على المستويات الإقليمية والدولية والمؤسسية، على النحو الآتي:

أولاً: على المستوى الإقليمي

1. إنشاء آليات دائمة للتعاون الإقليمي بين الدول المطلة على المضائق البحرية، بما يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة وتنسيق الإجراءات الأمنية والاقتصادية.
 2. تنويع مسارات نقل الطاقة والتجارة لتقليل درجة الاعتماد الجغرافي على ممر واحد، بما يحد من المخاطر الجيوسياسية المحتملة.
 3. إدماج الدبلوماسية الوقائية في إدارة الأزمات البحرية، من خلال آليات حوار إقليمي تشارك فيها الدول المطلة والقوى المؤثرة.
 4. تعزيز التنسيق بين القوات البحرية الإقليمية عبر تدريبات مشتركة واتفاقيات للتعاون الفني وتبادل المعلومات الأمنية.
- ثانياً: على المستوى الدولي

1. تفعيل دور الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية (IMO) في مراقبة أمن المضائق وضمان تطبيق قواعد القانون الدولي للبحار لعام 1982.
 2. تطوير اتفاقيات دولية خاصة بالمضايق الحساسة، تضمن حرية الملاحة مع احترام السيادة الوطنية للدول المشاطئة.
 3. دمج البعد البيئي ضمن سياسات الأمن البحري، بما يضمن الحفاظ على البيئة البحرية والحد من التلوث الناتج عن الأنشطة النفطية والتجارية.
 4. تشجيع التعاون الدولي المتعدد الأطراف في مجال إدارة الأزمات البحرية، بعيداً عن الاستقطابات السياسية والعسكرية.
- ثالثاً: على المستوى المؤسسي والتقني

1. تطوير القدرات التقنية للمراقبة البحرية من خلال توظيف تقنيات الأقمار الصناعية والدكاء الاصطناعي لمتابعة حركة السفن وتعزيز الإنذار المبكر.
2. إنشاء مراكز معلومات بحرية إقليمية لتبادل البيانات المتعلقة بالملاحة والأمن والبيئة البحرية.
3. اعتماد نموذج الحوكمة المتكاملة للمضايق البحرية الذي يجمع بين الأمن، والاقتصاد، والبيئة، والطاقة في إطار مؤسسي شامل.
4. تشجيع البحث العلمي في الجيوبوليتيك البحري لدعم صناع القرار وتطوير السياسات البحرية المستقبلية على أسس علمية دقيقة.

المراجع

- البهي، رغدة. "مراجعة نظرية الردع وأنماطه في الأدبيات الغربية." *مجلة العلوم الاجتماعية*، 2019.
- جامعة السلطان قابوس. "مؤشرات قياس أداء الجامعة." 2020.
- درويش، محمد. *حوكمة الملاحة البحرية والمضايق الاستراتيجية*. القاهرة: دار الدراسات العربية، 2017.
- درويش، عبد الإله. "مكانة المضائق المستخدمة للملاحة الدولية بين مقتضيات القانون الدولي ومتغيرات العلاقات الدولية: دراسة حالة مضيق جبل طارق." *مجلة الديمقراطية*، 2017.
- دندن، عبد القادر وآخرون. *جيوبوليتيك المضائق والممرات البحرية: خريطة المصالح والرهانات العالمية المتشابكة*. دار الحامد للنشر والتوزيع، 2024.
- الدندي، محمد؛ الحارثي، سالم؛ وفريد، هناء. "المخاطر الجيوسياسية في مضائق الخليج." *مجلة الأمن الدولي*، مج. 12، ع. 3 (2024)، ص ص 45-67.
- فكري، مروة. "سياسة الردع والدول المراجعة من منظور واقعي: أزمة سد النهضة نموذجاً." *السياسة العربية*، 2024.
- مصطفى، نادية محمود. "العلاقة بين الاعتماد المتبادل والأمن القومي: تأملات في ضوء التحولات الدولية." *مجلة الديمقراطية*، 2024.
- Hagström, L. *European Maritime Security: Gibraltar and Strategic Chokepoints*. London: Routledge. (2015).

- Hagström, Linus. *Maritime Security and Interdependence in the 21st Century*. London: Routledge, 2015. •
- Kaplan, Robert D. *The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate*. New York: Random House, 2012. •
- Keohane, R. O., & Nye, J. S. *Power and Interdependence: World Politics in Transition*. Boston: Little, Brown, 1977. •
- Keohane, Robert O., & Nye, Joseph S. *Power and Interdependence*. Boston: Little, Brown, 1977. •
- Mearsheimer, John J. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W.W. Norton & Company, 2001. •
- Till, Geoffrey. *Seapower: A Guide for the Twenty-First Century*. London: Routledge, 2013. •
- Yergin, Daniel. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power*. New York: Simon & Schuster, 2011. •